

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

المرتتهن إلى المدّة؛ لأن القبض فيها بالرهن الفاسد، فلا يضمن كصحيحه ([2241]). 5 - قال الشيخ الأنصاري (قدس سره): المتعين بمقتضى هذه القاعدة، الضمان في مسألة البيع؛ لأن البيع الصحيح يضمن به ([2242]). 6 - قال السيد الخوئي (قدس سره): إذا قبض المشتري ما اشتراه بالعقد الفاسد، فإن علم برضا البائع بالتصرف فيه حتى مع فساد العقد جاز له التصرف فيه وإلاّ وجب عليه ردّه إلى البائع، وإذا تلف - ولو من دون تفريط - وجب عليه ردّه مثله إن كان مثلياً، وقيّمته إن كان قيمياً، وكذا الحكم في الثمن إذا قبضه البائع بالبيع الفاسد ([2243]). الاستثناءات: قال الشيخ الأنصاري (رحمه الله): ثم إنه يشكل إطراد القاعدة في موارد: 1 - منها الصيد الذي استعاره المحرم من المحلّ بناءً على فساد العارية، فإنهم حكموا بضمان المحرم له بالقيمة مع أن صحيح العارية لا يضمن به. 2 - ويشكل إطراد القاعدة أيضاً في البيع فاسداً بالنسبة إلى المنافع التي لم يستوفها فإن هذه المنافع غير مضمونة في العقد الصحيح مع أنها مضمونة في العقد الفاسد. 3 - ويمكن نقض القاعدة أيضاً بحمل المبيع فاسداً على ما صرح به عدة